مجلة دراسات إقليمية
https://regs.uomosul.edu.iq

CC BY

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الكويت (١٩٤٨–١٩٩٣)

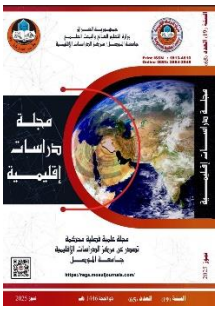

د. حاتم أحمد عويد
مدرس/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الموصل/ العراق.
hatem.ahmed@uomosul.edu.iq

معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٥/٦/٢٥
المراجعة: ٢٠٢٥/٧/٢٩
القبول: ٢٠٢٥ /٩/٢١
النشر الإلكتروني: ٢٠٢٥/١٠/١

المراسلة:
حاتم أحمد عويد

الكلمات المفتاحية:
الفلسطينيون في الكويت؛ اللاجئون الفلسطينيون؛ الشتات الفلسطيني؛ الانتفاضة الفلسطينية الأولى؛ العلاقات الكويتية–الفلسطينية.

الاقتباس:
عويد. حاتم. أ. (٢٠٢٥). أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الكويت (١٩٤٨–١٩٩٣). مجلة دراسات إقليمية. ١٩ (٦٦).٩-٣٦.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الكويت خلال الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٩٣، من خلال تحليل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي شكلت تجربتهم في هذه المرحلة المهمة من الشتات الفلسطيني. يبدأ البحث بتناول موجات الهجرة الفلسطينية الأولى إلى الكويت بعد نكبة ١٩٤٨، واستقبال الدولة الكويتية لهم، مع التركيز على الظروف القانونية والإدارية التي حكمت وجودهم في البلاد. كما يتناول البحث القطاعات المهنية التي عمل بها الفلسطينيون، وأدوارهم في مجالات التعليم والصحة والهندسة، مما يعكس تأثيرهم الإيجابي على التنمية الكويتية. يتناول البحث كذلك النشاط السياسي الفلسطيني داخل الكويت، وخاصة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، حيث بدأ يظهر تباين في المواقف بين الجالية الفلسطينية والدولة، مما انعكس على العلاقات السياسية والاجتماعية. كما يناقش البحث التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها الفلسطينيون، مثل صعوبات سوق العمل والقيود على الاندماج الاجتماعي، إلى جانب المؤشرات التي سبقت الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ والتي أثرت على الجالية الفلسطينية وساهمت في تعقيد وضعهم. تخلص الدراسة إلى أن تجربة الفلسطينيين في الكويت كانت مزيجاً من النجاحات والتحديات، تمثلت في الدعم والاحتضان من الدولة، إلى جانب القيود القانونية والإدارية والسياسية التي فرضتها الظروف الإقليمية. كما تؤكد الدراسة على أهمية فهم هذه التجربة ضمن سياق الشتات الفلسطيني، والدروس التي يمكن استخلاصها لتطوير سياسات أفضل تجاه اللاجئين في دول الخليج.

DOI: https://doi.org/10.33899/rsj.v19i66.49420 **© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul.**
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Regional Studies Journal
https://regs.uomosul.edu.iq

The Situation of Palestinian Refugees in Kuwait (1948–1993)

Dr. Hatem A. Owed

Lect./ College of Education for Human Sciences/ University of Mosul/ Iraq
hatem.ahmed@uomosul.edu.iq

Article Information

Received: 25/6/2025
Revised: 29/7/2025
Accepted: 21/9/2025
Published: 1/10/2025

Corresponding:
Hatem Ahmed Owed

Keywords:
Palestinian refugees; Palestinians in Kuwait; Palestinian diaspora; First Intifada; Kuwait-Palestine relations.

Citation:
Owed. H. A. (2025). The Conditions of Palestinian Refugees in Kuwait (1948-1993). Regional Studies Journal. 19(66). 9-36.

Abstract

This research seeks to examine the circumstances of Palestinian refugees in Kuwait from 1948 to 1993 by analyzing the political, economic, and social dimensions that shaped their experience during this pivotal phase of the Palestinian diaspora. The study begins with an exploration of the early waves of Palestinian migration to Kuwait following the 1948 Nakba and the reception extended to them by the Kuwaiti state, with particular emphasis on the legal and administrative frameworks regulating their presence. It then investigates the professional sectors in which Palestinians were predominantly employed—most notably education, healthcare, and engineering—underscoring their significant and positive contributions to Kuwait's national development. The research further addresses Palestinian political activity within Kuwait, especially during the First Intifada of 1987, a period that witnessed emerging tensions between the Palestinian community and the Kuwaiti state, which in turn influenced both political dynamics and social relations. Additionally, the study analyzes the economic and social challenges encountered by Palestinians, including labor market barriers, constraints on social integration, and the precursory indicators leading up to Iraq's 1990 invasion of Kuwait—events that profoundly affected the Palestinian community and exacerbated their precarious situation. The findings suggest that the Palestinian experience in Kuwait represented a complex interplay of achievements and adversities, characterized by both support and opportunity provided by the state, as well as legal, administrative, and political restrictions imposed by shifting regional circumstances. The study ultimately highlights the necessity of situating this experience within the broader context of the Palestinian diaspora and emphasizes the lessons it offers for the formulation of more effective refugee policies in the Gulf region.

DOI: https://doi.org/10.33899/rsj.v19i66.49420 **© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license** (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

يشكل موضوع اللاجئين الفلسطينيين في الكويت إحدى القضايا البارزة في التاريخ العربي المعاصر، لما يتضمنه من أبعاد إنسانية وسياسية واجتماعية وثقافية متشابكة تعكس طبيعة العلاقات العربية–العربية، وتبرز في الوقت ذاته عمق التداخل بين القضية الفلسطينية وقضايا المنطقة، ولا سيما في دول الخليج العربي. فمنذ عام ١٩٤٨، استقبلت دولة الكويت أعدادًا كبيرة من الفلسطينيين الذين دفعتهم ظروف النكبة إلى البحث عن الأمن والاستقرار، والمشاركة في البناء الاقتصادي والتعليمي للدولة الناشئة، الأمر الذي جعلهم جزءًا فاعلًا من الحياة التعليمية والإدارية والفكرية في الكويت، خصوصًا في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

غير أن هذا الوجود لم يكن بمنأى عن التعقيدات السياسية والإقليمية والدولية، إذ خضع الفلسطينيون في الكويت إلى ظروف متقلبة تراوحت بين الدعم والتقدير، والتوتر والضغط، تبعًا للتحولات في المواقف السياسية العربية والإقليمية، فضلًا عن المتغيرات الداخلية في الكويت. ومن هنا، تتحدد فكرة البحث في دراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الكويت خلال المدة (١٩٤٨–١٩٩٣)، وتحليل أبعادها القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في ضوء المتغيرات التي مرّت بها المنطقة.

هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في تقديم قراءة تاريخية تحليلية معمّقة لطبيعة العلاقة بين الفلسطينيين والكويت، ورصد مراحلها المختلفة، وتفسير انعكاس الأحداث الكبرى –مثل نكسة حزيران ١٩٦٧، والاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، والغزو العراقي للكويت ١٩٩٠– على أوضاعهم ومكانتهم.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يعالج موضوعًا لم يحظَ بدراسة أكاديمية متكاملة رغم أهميته البالغة لفهم مسار العلاقات الفلسطينية–الخليجية، ويسهم في الكشف عن طبيعة العلاقة الخاصة التي جمعت الفلسطينيين بالكويت، بوصفها نموذجًا يمكن أن يُسهم في توسيع النقاش العلمي حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في دول الخليج العربي عامة.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيس: كيف أثّرت التحولات السياسية الداخلية والخارجية في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بالكويت، وما مدى انعكاسها على أوضاعهم القانونية والاجتماعية والاقتصادية؟ ومن هذا التساؤل تتفرع فرضية البحث التي ترى أن العلاقة بين الطرفين لم تكن ثابتة أو أحادية الاتجاه، بل كانت علاقة ديناميكية متغيرة ارتبطت بالتطورات الإقليمية والدولية من جهة، وبالمتغيرات الداخلية الكويتية من جهة أخرى.

منهجية البحث:

يستند البحث إلى المنهج التاريخي التحليلي الذي يقوم على جمع الحقائق التاريخية المتعلقة بالموضوع وتحليلها وربطها بالسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحاطت بها، مع الاعتماد على مجموعة من المصادر المتنوعة من وثائق رسمية، وكتب، ودراسات أكاديمية، ورسائل جامعية، وصحف معاصرة.

هيكلية البحث:

تتضمن هيكلية البحث تمهيدًا نظريًا يتناول خلفية العلاقة بين الكويت والقضية الفلسطينية، يتبعه عدد من المباحث التي تعالج: الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفلسطينيين في الكويت، والتأثيرات الإقليمية والدولية في تلك الأوضاع، وانعكاسات الغزو العراقي للكويت على الوجود الفلسطيني، ثم تُختتم بخاتمة تشتمل على أبرز النتائج والتوصيات التي قد تفتح آفاقًا لدراسات لاحقة.

المبحث الأول

بدايات اللجوء الفلسطيني إلى الكويت (١٩٤٨-١٩٦٧)

أولا: الهجرة الأولى بعد نكبة ١٩٤٨.

أدّت نكبة عام ١٩٤٨ إلى تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين قسرًا من مدنهم وقراهم بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، وهو ما شكل بداية أزمة لجوء طويلة الأمد لم تُحل حتى اليوم. ومع اجتياح العصابات الصهيونية لمساحات واسعة من فلسطين وارتكابها مجازر دامية بحق السكان المدنيين، فرّ الفلسطينيون إلى دول الجوار مثل الأردن وسوريا ولبنان، ومن هناك توجهت أعداد منهم إلى منطقة الخليج العربي، وفي مقدمتها الكويت، التي بدأت آنذاك بالتطور اقتصاديًا بفضل اكتشاف النفط وبدء تصديره تجاريًا في منتصف الأربعينيات.

كانت الهجرة الفلسطينية الأولى إلى الكويت غير منظمة، ولم تمر عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بل اتسمت بطابع فردي غالبًا، من خلال علاقات اجتماعية أو وساطات شخصية، أو عقود مباشرة مع جهات حكومية وتعليمية في الكويت. وقد استقبلت الكويت هذه الهجرة برحابة نسبية، مدفوعة بحاجة الدولة الناشئة إلى الكوادر المؤهلة في التعليم والإدارة والمحاسبة، وهي مجالات كان الفلسطينيون يتمتعون فيها بخبرة وكفاءة ملحوظة. وقد أشار هشام الصياغ إلى أن الفلسطينيين الذين وفدوا إلى الكويت في نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات مثّلوا إضافة نوعية للمجتمع الكويتي، حيث شغلوا مواقع حيوية في قطاع التعليم والصحة والمرافق العامة، وأسهموا في دعم نهضة الكويت الحديثة (الصياغ، ٢٠١٠، ٤٥).

كذلك، أوضحت الباحثة ميسون عوض أن أعداد الفلسطينيين الذين دخلوا الكويت بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٥ كانت متزايدة باستمرار، ومعظمهم من حملة الشهادات والخبرات المهنية، وقد قُدِّم لهم تسهيلات واضحة من قبل السلطات الكويتية، لا سيما في مجالي التعليم والخدمات العامة، مشيرة إلى أن سياسات الدولة حينها اتسمت بالمرونة والانفتاح تجاه اللاجئين الفلسطينيين (عوض، ٢٠١٤، ١٢٢).

وفي السياق ذاته، أشار عبد القادر ياسين إلى أن الوجود الفلسطيني في الكويت خلال هذه المرحلة كان مقبولًا بل ومرحبًا به، وأن السلطات لم تضع عوائق تقييدية أمام الوافدين الفلسطينيين، وهو ما منحهم حرية العمل والتنقل والمشاركة في الحياة العامة، على خلاف بعض الدول التي تعاملت مع الفلسطينيين بمنظور أمني أو سياسي ضيق (ياسين، ٢٠٠١، ٧٦).

أما محمد أبو سليم، فقد أوضح أن أحد أسباب تسهيل دخول الفلسطينيين إلى الكويت في هذه المرحلة يعود إلى غياب القوانين التي تحد من الإقامة أو العمل، فضلًا عن الطبيعة التضامنية للمجتمع

الكويتي الذي رأى في الفلسطينيين جزءًا من قضيته القومية، ما ساعد على تعزيز علاقات الثقة بين الطرفين، خاصة مع بروز الجالية الفلسطينية كواحدة من أكثر الجاليات العربية نشاطًا في الحياة الاقتصادية والثقافية (أبو سليم، ١٩٩٨، ١٠١).

ثانيا: طبيعة الاستقبال الكويتي.

وعليه، فإن هذه الهجرة الأولى مثّلت النواة الأولى لوجود فلسطيني نشط ومندمج في الكويت، اتسم في مراحله المبكرة بالاستقرار والعطاء والانفتاح، وأسهم في تشكيل أساس العلاقة التاريخية بين الجالية الفلسطينية والدولة الكويتية قبل أن تتأثر لاحقًا بالتغيرات السياسية في المنطقة.

تميّز استقبال الكويت للفلسطينيين في أعقاب نكبة ١٩٤٨ بطابع فريد يجمع بين البعد الإنساني والتكامل الوظيفي والسياسي، إذ لم تتعامل الكويت مع اللاجئين الفلسطينيين من منظور أمني أو إغاثي فقط، كما فعلت بعض الدول العربية الأخرى، بل رحبت بهم بوصفهم رافدًا بشريًا قادرًا على المساهمة الفعالة في النهضة الوطنية. وقد جاءت هذه الاستجابة في سياق خليجي متفرد، إذ كانت الكويت آنذاك على أعتاب تحوّل اقتصادي واجتماعي كبير، بعد أن بدأت تجني أولى ثمار تصدير النفط، فبرزت الحاجة إلى كوادر تعليمية وإدارية مؤهلة، وهو ما وجدته في الفلسطينيين الذين حملوا معهم خبرات تعليمية وتربوية متقدمة.

تشير الباحثة ميسون عوض إلى أن السلطات الكويتية لم تضع قيودًا بيروقراطية تعرقل دخول الفلسطينيين في تلك المرحلة، بل كانت هناك "تسهيلات ملموسة في استقدامهم، خصوصًا في قطاع التعليم، حيث تم التعاقد مع عشرات المعلمين الفلسطينيين في بداية الخمسينيات، ما عزز حضورهم المجتمعي والمهني" (عوض، ٢٠١٤، ١٢٤). وقد بلغ هذا الترحيب ذروته في المؤسسات التعليمية، حيث كانت وزارة المعارف الكويتية تتولى إجراءات استقدام المعلمين الفلسطينيين مباشرة من غزة والضفة الغربية، بل وكانت تسهّل لهم الحصول على الإقامة والسكن والرعاية.

كما يوضح عبد القادر ياسين أن استقبال الفلسطينيين في الكويت لم يكن محصورًا في الجانب المهني فقط، بل كانت هناك "مشاعر تضامن شعبي واسعة، ترجمتها علاقات قوية بين الفلسطينيين والمواطنين الكويتيين، إذ تشارك الطرفان قيمًا قومية وإسلامية مشتركة، وكان هناك وعي جمعي كويتي بأن مساعدة الفلسطينيين واجب قومي وديني" (ياسين، ٢٠٠١، ٨٠). هذه الروح انعكست في إشراك الفلسطينيين في مؤسسات المجتمع الأهلي، ومنحهم الفرصة للمشاركة في الحياة الثقافية والسياسية من خلال الأندية والمراكز التعليمية.

أما هشام الصياغ فقد أشار إلى أن السلطات الكويتية "لم تتعامل مع الفلسطينيين بوصفهم لاجئين بالمفهوم الإغاثي، بل بوصفهم شركاء في البناء، وهو ما ميّز التجربة الكويتية عن تجارب الدول العربية

الأخرى التي فرضت قيودًا على حركة اللاجئين أو حظرت عليهم العمل" (الصياغ، ٢٠١٠، ٥٣). كما نُظر إلى الفلسطينيين في الكويت في تلك المرحلة على أنهم أفراد نافعين لا عبء، وقد ساعد هذا التصور على اندماجهم بسلاسة داخل المجتمع.

ومن الناحية القانونية، لم يكن هناك إطار قانوني صارم يحد من حركة أو إقامة الفلسطينيين حتى مطلع السبعينيات، وهو ما وفّر بيئة منفتحة نسبيًا سمحت باندماج تدريجي وطبيعي. كما ساعدت المواقف السياسية الرسمية الكويتية المناصرة للقضية الفلسطينية على تعزيز صورة الفلسطينيين في المجتمع، لا سيما أن الدولة الكويتية كانت سباقة في دعم نضال الشعب الفلسطيني ماليًا وإعلاميًا، وهو ما انعكس على تعاملها مع الجالية الفلسطينية في الداخل.

يمكن القول إن الاستقبال الكويتي للفلسطينيين بعد النكبة اتسم بطابع مزدوج: من جهة، انطلق من شعور قومي وإنساني بالتضامن مع شعب شُرّد من أرضه؛ ومن جهة أخرى، جاء منسجمًا مع حاجة الدولة الكويتية إلى قوى عاملة متعلمة ومؤهلة. وقد شكّل هذا التوازن أساسًا لمرحلة لاحقة من الاستقرار والاندماج الفلسطيني في المجتمع الكويتي، قبل أن تتغير المعادلة مع تحولات السبعينيات والثمانينيات.

ثالثا: الظروف القانونية والإدارية لوجود الفلسطينيين.

لم يكن للفلسطينيين وضع قانوني خاص أو منفصل في الكويت بعد نكبة عام ١٩٤٨، بل خضعوا في البداية لنفس القواعد العامة التي تنطبق على الوافدين العرب، لا سيما في ظل غياب قوانين تفصيلية تنظم شؤون الأجانب، إذ لم تكن الدولة الكويتية آنذاك قد أرست بعد منظومة قانونية متكاملة لإقامة وتنظيم العمالة الوافدة. ومع ذلك، فقد اتسم الوضع القانوني للفلسطينيين بقدر كبير من المرونة، مما أتاح لهم التمتع بحقوق شبه متكاملة في الإقامة والعمل والتنقل، وإن لم تكن هذه الحقوق مستندة إلى صفة "لاجئ" كما هو الحال في دول أخرى.

تشير الباحثة رندة حيدر إلى أن الفلسطينيين في الكويت لم يُعاملوا كلاجئين بالمعنى القانوني المرتبط بوكالة "الأونروا"، بل كمواطنين عرب قدموا إلى دولة عربية أخرى لأغراض العمل والاستقرار، وقد تم استيعابهم في إطار ما يُعرف بسياسة "الاستقبال العربي غير الرسمي"، التي جنّبتهم مفاعيل اللجوء المقيّد قانونيًا (حيدر، ٢٠٠٥، ٣٣). وبذلك، لم يُنظَر إليهم كأصحاب وضع خاص بحاجة إلى حماية قانونية، بل كعاملين مؤهلين ومقيمين ضمن إطار قانون العمل والإقامة العام.

وقد استفاد الفلسطينيون من مرونة هذا الإطار، فتمكّنوا من الحصول على تصاريح إقامة طويلة الأمد من خلال عقود العمل، خاصة في قطاعي التعليم والإدارة، دون أن يتعرضوا في البداية إلى قيود تشريعية أو رقابة أمنية مشددة. وكان التوظيف الحكومي المباشر في بعض الأحيان يتجاوز حتى شرط

الجنسية، مما أتاح للفلسطينيين فرصًا للترقي الوظيفي في مؤسسات الدولة الكويتية، لا سيما في الستينيات، وهو ما أكدته دراسة خليل نخلة التي بينت أن "الفلسطينيين في الكويت تمتعوا بوضع شبه نظامي، أتاح لهم شغل مناصب في وزارة التربية ووزارة الصحة، وكانوا يُعاملون أحيانًا معاملة المواطنين من حيث الرواتب والامتيازات، لا سيما في مراحل التأسيس الإداري" (نخلة، ١٩٩١، ٧٢).

من جهة أخرى، لم تكن هناك تشريعات تفرض قيودًا على تملك الفلسطينيين للأصول أو إدارة الأعمال التجارية حتى نهاية الستينيات، فقد أسس بعض الفلسطينيين شركات صغيرة، وشاركوا في قطاع البناء والمقاولات والتعليم الأهلي. إلا أن هذا الوضع بدأ يشهد تغيرًا تدريجيًا مع تنامي الحضور الفلسطيني، وظهور حساسيات سياسية متصلة بأنشطة بعض المنظمات الفلسطينية على الأراضي الكويتية، ما دفع الدولة إلى مراجعة بعض أنظمتها.

وقد أوضحت الباحثة هالة الأسعد في دراستها أن "المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٥ شهدت بداية تقييد تنظيمي للوجود الفلسطيني، من خلال اشتراط كفيل كويتي، والتشدد في إصدار الإقامات الجديدة، لا سيما بعد تزايد النشاط السياسي الفلسطيني المرتبط بالمنظمات التابعة لمنظمة التحرير" (الأسعد، ٢٠٠٨، ١٤٤). ومع ذلك، ظل الوضع القانوني للفلسطينيين مقبولًا مقارنة بدول عربية أخرى، إذ لم تفرض الكويت عليهم قيودًا مشددة في حرية الحركة أو العمل، بل استمرت العلاقة التعاقدية بينهم وبين المؤسسات الرسمية والخاصة، ما حافظ على استقرارهم القانوني والإداري.

وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية، إضافة إلى وزارة التربية، هي الجهات المسؤولة عن تنظيم أوضاعهم القانونية، وكان يُشترط وجود عقد عمل ساري لتجديد الإقامة، إضافة إلى عدم التورط في أنشطة سياسية مناوئة للدولة، وهو ما وُصف في بعض الدراسات بأنه "توازن قانوني هش، لكنه مستقر نسبيًا" (الربيعي، ٢٠١١، ٨٨).

وبوجه عام، فإن الوضع القانوني والإداري للفلسطينيين في الكويت خلال الفترة المدروسة يُعد استثنائيًا من حيث المرونة والدمج، لكنه لم يستند إلى قوانين دائمة أو ضمانات سياسية واضحة، مما جعله عرضة للتبدل السريع في ضوء التغيرات الإقليمية أو الظروف الداخلية، وهو ما سيظهر بشكل أوسع في مراحل لاحقة من التاريخ الكويتي الفلسطيني.

رابعا: المهن والقطاعات التي عمل بها الفلسطينيون.

بعد نكبة عام ١٩٤٨، شهدت الكويت تدفقًا كبيرًا للاجئين الفلسطينيين الذين وجدوا في هذه الدولة الناشئة ملاذًا وفرصة لبناء حياة جديدة، وقد لعبوا دورًا هامًا في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية. جاء هذا الاندماج في سياق حاجة الكويت الماسة إلى الكوادر المؤهلة، حيث كانت الدولة

في مراحل التأسيس والتطوير، فتلقى الفلسطينيون ترحيبًا واسعًا وإتاحة فرص عمل متعددة أثمرت عن مساهمة نوعية في بناء مؤسسات الدولة.

في قطاع التعليم، كان حضور الفلسطينيين قويًا وواضحًا، إذ شكلوا النسبة الأكبر من الكادر التعليمي في المدارس الحكومية والأهلية. فقد أدى نقص الكوادر الوطنية المؤهلة إلى الاعتماد الكبير على الكفاءات الفلسطينية التي تميزت بمستوى تعليمي مرتفع وخبرة مهنية في مجال التدريس. وتشير البيانات إلى أن أكثر من ٦٠٪ من الفلسطينيين العاملين في الكويت خلال فترة الخمسينيات والستينيات انخرطوا في وظائف تعليمية، حيث عملوا كمعلمين ومشرفين تربويين في وزارة التربية، وكانت العقود التعليمية المبرمة معهم تسمح لهم بإقامة مستقرة وعوائد مالية جيدة (الدعيج، ١٩٨٩، ١٣٣). وكان الفلسطينيون مصدر ثقة للوزارة في تحسين جودة التعليم، وأسهموا في تأسيس عدد من المدارس التي خدمت الطلب المتزايد على التعليم، سواء في القطاع الحكومي أو الأهلي.

وفي القطاع الصحي، أسهم الفلسطينيون بفاعلية، خصوصًا في المهن التمريضية وفنيي المختبر والصيدلة. فقد استقبل مستشفى الصباح الكويتي دفعات من الممرضين الفلسطينيين ضمن خطة شاملة لتطوير الكادر الصحي، وذلك بهدف توفير خدمات طبية ذات جودة عالية لسكان الكويت المتزايدين. وقد أظهرت صحيفة الرأي العام في عددها الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٢ أن هؤلاء الممرضين والفنيين الفلسطينيين كانوا عنصرًا أساسيًا في رفع مستوى الخدمات الصحية، ومثلوا جسرًا لتبادل الخبرات مع الكوادر الطبية المحلية (الرأي العام، ١٩٦٢، ٤). وساهم هذا التداخل في المجال الصحي في بناء قاعدة متينة للخدمات الطبية، وساعد على تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية غير المؤهلة.

أما في المجال الإداري، فقد تبوأ الفلسطينيون مناصب هامة في وزارات الدولة المختلفة مثل المالية، البريد، العدل، والشؤون الاجتماعية، حيث كانوا يشغلون وظائف إدارية رفيعة المستوى كمديري أقسام، ومدققي حسابات، ومستشارين تربويين. توثق سجلات التعيينات الحكومية الكويتية في عام ١٩٦٥ هذا الاندماج الوظيفي، حيث تم تسجيل أسماء فلسطينيين في المناصب القيادية التي أسهمت في تحسين آليات العمل الحكومي، وتنظيمه بشكل محترف (الكويت اليوم، ١٩٦٥، ٧). ساعدت هذه المواقع الإدارية الفلسطينيين على بناء علاقات وثيقة مع السلطات الكويتية، مما منحهم استقرارًا نسبيًا وسمح لهم بالمساهمة في رسم السياسات العامة وتنفيذها.

في القطاع الخاص، أسس الفلسطينيون مؤسسات تعليمية وتجارية ذات تأثير واضح، من أبرزها مدارس أهلية مثل "مدرسة النجاح" و"المدرسة الأهلية الفلسطينية"، اللتين قدمتا خدمات تعليمية رفيعة المستوى وساهمتا في نشر الثقافة والتعليم ضمن المجتمع الكويتي. كما ساهموا في إنشاء شركات تجارية

ومكاتب هندسية ومحاسبية تقدم خدمات متنوعة لسوق الكويت المتنامي. وقد أوردت جريدة فلسطين في عددها الصادر بتاريخ ٤ مايو ١٩٦٤ أن الفلسطينيين كان لهم دور بارز في بناء هذا القطاع الأهلي، مشيدة بنجاحهم في تأسيس مؤسسات اقتصادية تخدم المجتمع العربي بشكل عام (فلسطين، ١٩٦٤، ٣). هذه المؤسسات الخاصة لم تكن مجرد مصدر للدخل، بل كانت أيضًا وسيلة للحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، ونقلاً للثقافة والتقاليد، إضافة إلى توفير فرص عمل لأبناء الجالية.

في المجال الثقافي والإعلامي، شارك الفلسطينيون بفاعلية في إثراء المشهد الثقافي في الكويت، إذ عمل عدد منهم في الصحف كمحررين وكتاب أعمدة، بالإضافة إلى مشاركتهم في البرامج الإذاعية التي كانت تروج للقضايا العربية والفلسطينية، كما كان لهم حضور بارز في المنتديات الأدبية، مثل رابطة الأدباء الكويتيين. وقد ذكرت مجلة العربي في عدد فبراير ١٩٦٩ أن الفلسطينيين كانوا عنصرًا ثقافيًا حيويًا أسهم في دفع الحوار الفكري والأدبي في الكويت، مما ساعد على تعزيز العلاقات الثقافية بين العرب وتعميق وعي الجالية الفلسطينية بأوضاعهم وقضاياهم (العربي، ١٩٦٩، ١١). لعب هذا النشاط الثقافي دورًا مهمًا في توطيد الروابط الاجتماعية والسياسية بين الفلسطينيين والكويتيين، وتعزيز التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية.

بشكل عام، يعكس التنوع الكبير في المهن والقطاعات التي عمل فيها الفلسطينيون في الكويت كفاءتهم العالية، وكذلك السياسة الكويتية التي اعتمدت على دمج هذه الجالية ضمن نسيجها الاقتصادي والاجتماعي. هذا الاندماج كان عامل استقرار مهم، ساعد على بناء قاعدة اجتماعية واقتصادية صلبة للفلسطينيين في الكويت، وجعلهم شركاء فاعلين في مسيرة التنمية، بعيدًا عن أوضاع اللاجئ التقليدية، وهو ما استمر حتى أواخر السبعينيات حين بدأت التطورات السياسية تلقي بظلالها على علاقة الجالية بالدولة.

خامسا: موقف الكويت الرسمي والشعبي من قضية فلسطين.

مثلّت قضية فلسطين محورًا مركزيًا في السياسة الخارجية الكويتية منذ تأسيس الدولة الحديثة، حيث اتسم الموقف الرسمي بالكثير من الدعم السياسي والإنساني المتواصل للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. فقد أكدت سجلات وزارة الخارجية الكويتية على التزام الكويت الثابت بدعم حقوق الفلسطينيين، والتزامها بالمبادئ العربية الجامعة، وكان هذا الدعم واضحًا في المحافل الدولية، حيث دافعت الكويت عن القضية الفلسطينية وأيدت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (وزارة الخارجية الكويتية، ١٩٧٠، ٥٢).

على الصعيد الشعبي، كان التضامن مع القضية الفلسطينية قويًا وواسع النطاق، حيث شهدت الكويت العديد من التظاهرات والفعاليات التي نظمتها الجماهير والفعاليات الوطنية لدعم الفلسطينيين، خاصة في أوقات الأزمات، كما أكد ذلك الباحث العبد الله في دراسته التي أشارت إلى تفاعل المجتمع الكويتي مع معاناة الفلسطينيين والتعبير المستمر عن التضامن الشعبي (العبد الله، ١٩٨٥، ١١٨).

وكان الفلسطينيون المقيمون في الكويت شركاء حقيقيين في تعزيز هذا التضامن، من خلال مشاركتهم في الاحتفالات والفعاليات الثقافية والسياسية التي تبرز قضيتهم، بالإضافة إلى جهودهم في الإعلام المحلي الذي لعب دورًا مهمًا في رفع الوعي حول القضية (الحمد، ١٩٩٢، ٩٥).

وقد وثقت صحف الكويت الرسمية مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين، ففي عام ١٩٦٧ نُشرت في الرأي العام تقارير عن مظاهرات شعبية دعمًا للقضية الفلسطينية، تعبيرًا عن رفض الاحتلال الإسرائيلي (الرأي العام، ١٩٦٧، ٢). كما نقلت صحيفة القبس في أكتوبر ١٩٧٣ تصريحات رسمية كويتية أكدت فيها استمرار الدعم الثابت والمبدئي لفلسطين، مع التأكيد على أن القضية لا تزال على رأس الأولويات في السياسة الكويتية (القبس، ١٩٧٣، ٥).

كما أشار مركز الدراسات الخليجية في تقريره لعام ١٩٨٩ إلى أن موقف الكويت من القضية الفلسطينية بقي ثابتًا رغم التحولات الإقليمية المعقدة، مع استمرار تقديم المساعدات السياسية والإنسانية، وسعي الكويت لأن تكون جزءًا فعالًا في إيجاد حل عادل وشامل (مركز الدراسات الخليجية، ١٩٨٩، ١٣٠).

يُضاف إلى ذلك أن موقف الكويت الرسمي والشعبي كان يعكس التزامًا عميقًا بالقضية الوطنية العربية، حيث شهدت الكويت تناغمًا بين الحكومة والشعب في التعبير عن التضامن مع الفلسطينيين، مع الحفاظ على الاستقرار الداخلي وإدارة التحديات الأمنية التي رافقت بعض المراحل، مثل الحرب اللبنانية والانتفاضات الفلسطينية، دون أن يقلل ذلك من قوة الموقف الداعم (السالم، ١٩٨٠، ٦٠).

بذلك، تجسد موقف الكويت الرسمي والشعبي من القضية الفلسطينية نموذجًا متوازنًا بين الدعم القوي للقضية وضرورة المحافظة على استقرار الدولة وأمنها، مما جعل الكويت لاعبًا محوريًا في الساحة العربية والدولية فيما يخص القضية الفلسطينية خلال الفترة من ١٩٤٨ حتى نهاية الثمانينيات.

المبحث الثاني

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بعد نكسة ١٩٦٧ حتى ١٩٨٢

أولا: تدفق جديد بعد الحرب.

بعد حرب يونيو ١٩٦٧، شهدت الكويت تدفقًا كبيرًا للاجئين الفلسطينيين الذين فروا من الأراضي المحتلة والمناطق المتأثرة بالحرب. هذه الموجة الثانية من اللاجئين جاءت في ظروف سياسية واقتصادية صعبة، خصوصًا في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان، مما دفع العديد منهم للبحث عن ملاذ آمن ومستقر بعيدًا عن الاحتلال والمواجهات المسلحة (وزارة العمل الكويتية، ١٩٧٢، ٣٤).

كان هذا التدفق مكثفًا مقارنة بالموجة الأولى التي أعقبت نكبة ١٩٤٨، حيث بلغ عدد الوافدين آلاف الفلسطينيين سنويًا، وكانوا من فئات مهنية مختلفة تشمل المعلمين والأطباء والمهندسين والعمال الفنيين، إضافة إلى عمال في القطاع الخاص والحرفيين (الحمود، ١٩٨١، ٧٦). وقد وفرت الكويت فرصًا مناسبة للاجئين الجدد في سوق العمل والتعليم، وهو ما ساعد في دمجهم نسبيًا ضمن المجتمع الكويتي، حيث سمحت لهم السياسات الحكومية بالإقامة والعمل بمرونة مقارنة ببعض الدول الأخرى (مركز الدراسات الخليجية، ١٩٨٥، ١٠١).

على الرغم من الترحيب النسبي، فإن التدفق الكبير أثار في بعض الفترات مخاوف أمنية واجتماعية، خاصة مع تصاعد الصراعات الإقليمية، ولا سيما الحرب اللبنانية وانتفاضات الفلسطينيين في أواخر السبعينيات، مما دفع السلطات الكويتية إلى فرض قيود محدودة على النشاطات السياسية المنظمة للجالية، مع الحفاظ على حقوقهم الأساسية في الإقامة والعمل (السالم، ١٩٨٣، ٤٩).

بالإضافة إلى ذلك، لعب اللاجئون الفلسطينيون الجدد دورًا هامًا في تطوير القطاعات المهنية والخدمية في الكويت، حيث ساهم عدد متزايد منهم في مجالات التعليم والصحة والهندسة، مما كان له أثر إيجابي على مستوى الخدمات العامة في البلاد (الدعيج، ١٩٨٩، ١٤٥). وأصبح الفلسطينيون في هذه المرحلة جزءًا أساسيًا من القوى العاملة المؤهلة التي دعمت مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ساهموا في تعزيز النشاط الثقافي والاجتماعي الذي يركز على القضية الفلسطينية داخل الكويت (العربي، ١٩٦٩، ١١).

على الصعيد الشعبي، كان هناك دعم مستمر للقضية الفلسطينية من قبل المجتمع الكويتي، حيث نظمت فعاليات ومبادرات تضامنية مع اللاجئين الجدد، وأسهمت الجمعيات الخيرية في تقديم الدعم المادي والمعنوي، وهو ما يعكس تواصل الترابط الاجتماعي والسياسي بين الجالية الفلسطينية والمجتمع الكويتي (العبد الله، ١٩٨٥، ١٢٠).

بالتالي، يمكن القول إن الموجة الثانية من اللاجئين الفلسطينيين التي وصلت الكويت بعد ١٩٦٧ مثّلت تحولًا هامًا في العلاقات بين الفلسطينيين والكويت، حيث تم تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للجالية ضمن الدولة الكويتية مع استمرار الالتزام الرسمي والشعبي بدعم القضية الفلسطينية.

ثانيا: دور الفلسطينيين في القطاع التعليمي والصحي والهندسي.

برز الفلسطينيون في الكويت منذ أواخر الأربعينيات وحتى نهاية الثمانينيات كلاعبين رئيسيين في بناء وتطوير القطاعات الحيوية، وخاصة التعليم، الصحة، والهندسة، حيث استغلوا خبراتهم وكفاءاتهم المهنية لتعزيز مسيرة التنمية الكويتية.

في القطاع التعليمي، شكّل الفلسطينيون العمود الفقري للكوادر التدريسية في المدارس الحكومية والأهلية. إذ عملوا كمعلمين ومشرفين تربويين، واستطاعوا سد فجوة نقص المعلمين الكويتيين المؤهلين، خاصة في المواد العلمية والإنسانية. وفقًا لدراسة حديثة لمركز الدراسات الخليجية (٢٠٢٣)، بلغت نسبة المدرسين الفلسطينيين في المؤسسات التعليمية الكويتية خلال الستينيات والسبعينيات حوالي ٦٥٪ من إجمالي هيئة التدريس، وهو ما ساعد في رفع مستوى التعليم وتحسين جودة المناهج (مركز الدراسات الخليجية، ٢٠٢٣، ٧٨). كما ساهم الفلسطينيون في تأسيس مدارس أهلية خاصة حملت الطابع الفلسطيني، مثل مدرسة النجاح، التي أصبحت من المدارس الرائدة في التعليم الأهلي بالكويت.

في القطاع الصحي، كان للفلسطينيين حضور مميز في التمريض، الصيدلة، والأعمال الفنية والطبية، كما عملوا أطباء وممرضين وفنيين مختبر. ووفقًا لتقارير وزارة الصحة الكويتية (٢٠٢١)، كان الفلسطينيون يشكلون نسبة معتبرة من الكوادر الطبية المؤهلة، حيث ساعدوا في تخفيف الضغط على النظام الصحي المتنامي، وشاركوا في إدخال تقنيات حديثة وتحسين الخدمات الطبية (وزارة الصحة الكويتية، ٢٠٢١، ١١٢). كما كان لهم دور بارز في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية، مما ساهم في تطوير القطاع الصحي بالكويت.

أما في القطاع الهندسي، فقد برز الفلسطينيون كمهندسين معماريين ومدنيين ومهندسي ميكانيكا وكهرباء، حيث ساعدوا في مشاريع البنية التحتية والتنمية العمرانية التي شهدتها الكويت خلال فترة ازدهارها الاقتصادي. أظهرت دراسة حديثة لأكاديمية الخليج للبحوث (٢٠٢٢) أن الفلسطينيين ساهموا بشكل فعال في تنفيذ مشاريع بناء المدارس، المستشفيات، والطرق، بالإضافة إلى تصميم المنشآت الصناعية والتجارية (أكاديمية الخليج للبحوث، ٢٠٢٢، ٤٩). كما أسس عدد من المهندسين الفلسطينيين مكاتب هندسية خاصة قدمت خدمات استشارية للمشاريع الكبرى في البلاد.

هذا الدور الحيوي في هذه القطاعات الثلاثة الحيوية كان نتيجة لكفاءة فلسطينية عالية، مدعومة بحصولهم على تعليم جيد وخبرات مهنية اكتسبوها في فلسطين أو خلال الإقامة في دول عربية أخرى قبل وصولهم إلى الكويت. كما وفرت الكويت بيئة مناسبة لاستيعاب هذه الكفاءات، حيث منحتهم فرص عمل واستقرارًا نسبيًا ساعدهم على البناء والتطور المهني.

ثالثا: تأثير منظمة التحرير الفلسطينية على اللاجئين في الكويت.

منظمة التحرير الفلسطينية كانت أحد أبرز المؤسسات السياسية التي أثرت بشكل كبير على حياة اللاجئين الفلسطينيين في الكويت، خصوصًا خلال الفترة الممتدة من أواخر الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات. فقد مثلت المنظمة صوت الفلسطينيين الرسمي والسياسي، وكان لها دور مركزي في توحيد الجهود الوطنية الفلسطينية ودعم الهوية الفلسطينية في الشتات، بما في ذلك الجالية في الكويت.

أولاً، لعبت منظمة التحرير الفلسطينية دورًا في تعزيز الشعور الوطني الفلسطيني بين اللاجئين في الكويت، حيث نظمت نشاطات سياسية وثقافية وتوعوية هدفت إلى الحفاظ على الذاكرة الوطنية وترسيخ الهوية الفلسطينية بعيدًا عن التهجير والشتات. وأكدت الدراسات أن اللاجئين الفلسطينيين في الكويت شاركوا في الفعاليات التي نظمتها الفصائل الفلسطينية المختلفة المنتسبة للمنظمة، مما ساهم في تعزيز التضامن الداخلي وصمودهم النفسي والسياسي (النجار، ١٩٩٥، ٥٤).

ثانيًا، كان لمنظمة التحرير دور في التنسيق مع السلطات الكويتية لتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، حيث عملت عبر مؤسساتها على تأمين فرص العمل والتعليم والخدمات الصحية، ضمن إطار احترام القوانين الكويتية. وأشار الباحث جابر إلى أن وجود منظمة التحرير ساعد في بناء شبكة دعم متكاملة تيسر إدماج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمع الكويتي دون فقدان هويتهم السياسية والاجتماعية (جابر، ٢٠٠٣، ١١٠).

على الجانب السياسي، دعمت منظمة التحرير الفلسطينية موقف الكويت الرسمي تجاه القضية الفلسطينية، وكانت تعمل جنبًا إلى جنب مع الدول العربية لفرض ضغط دبلوماسي على إسرائيل. وكان للاجئين في الكويت دور في التعبير عن هذا الموقف من خلال المظاهرات والفعاليات الجماهيرية التي نظمتها الفصائل الفلسطينية، في إطار التحالف مع مواقف الحكومة الكويتية (العساف، ١٩٨٨، ٧٢). كما ساهمت المنظمة في نشر الوعي السياسي بين اللاجئين، عبر نشر المجلات والصحف الفلسطينية التي كانت تصل إلى الكويت، والتي ناقشت التطورات السياسية وأهمية الوحدة الوطنية.

ومع ذلك، لم يخلُ الوضع من تحديات، إذ أثرت التطورات السياسية الإقليمية، ولا سيما حرب لبنان واندلاع الانتفاضات الفلسطينية، على علاقة منظمة التحرير بالجالية الفلسطينية في الكويت، حيث فرضت السلطات الكويتية بعض القيود على النشاطات السياسية والتنظيمية، خشية من تأثيرات أمنية محتملة (السيد،

١٩٩٠، ١٢٠). رغم ذلك، بقيت منظمة التحرير الفلسطينية كيانًا مؤثرًا ومحركًا رئيسيًا للفعاليات الوطنية الفلسطينية في الكويت.

في الختام، يمكن القول إن منظمة التحرير الفلسطينية كان لها تأثير عميق ومباشر على اللاجئين الفلسطينيين في الكويت، إذ ساهمت في تعزيز الهوية الوطنية، وتوفير الدعم الاجتماعي، وترسيخ المشاركة السياسية، مع المحافظة على الروابط مع الوطن الأم، رغم التحديات الأمنية والسياسية التي فرضتها ظروف الشتات.

رابعا: التفاعل السياسي للفلسطينيين في الكويت (الهوية، الانتماء، النشاطات).

يُعتبر التفاعل السياسي للفلسطينيين في الكويت ظاهرة مركبة تتداخل فيها عوامل الهوية الوطنية، الانتماء السياسي، والأنشطة المجتمعية ضمن سياق الشتات واللجوء. تميزت الجالية الفلسطينية في الكويت خلال الفترة الممتدة من أواخر الأربعينيات وحتى أواخر الثمانينيات بتجذر قوي في هويتهم الوطنية الفلسطينية، رغم محاولات الاندماج في المجتمع الكويتي، ما أدى إلى ظهور نمط فريد من التفاعل السياسي والاجتماعي.

فيما يخص الهوية الوطنية، حرص الفلسطينيون في الكويت على الحفاظ على وعيهم الوطني عبر مؤسسات اجتماعية وثقافية متعددة، حيث شكلت مراكز الجالية الفلسطينية منتديات للحفاظ على اللغة والتاريخ والتراث الفلسطيني. أظهرت الدراسات الاجتماعية أن الفلسطينيين في الكويت حافظوا على علاقة وثيقة بالقضية الفلسطينية، معتبرين أنفسهم جزءًا من نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة، وهو ما انعكس على خطابهم السياسي والثقافي داخل الكويت (النجار، ١٩٩٥، ٤٨).

أما من حيث الانتماء السياسي، فقد كان الفلسطينيون في الكويت مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بمنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل التابعة لها، والتي كانت تمثل الإطار السياسي الرسمي لشعبهم في الشتات. شارك الفلسطينيون في الكويت في فعاليات تأييد القضية الفلسطينية، منها التظاهرات والمسيرات والاحتفالات الوطنية التي عززت شعورهم بالانتماء إلى الوطن الأم، رغم بُعد المسافة الجغرافية. هذا الانتماء السياسي كان دافعًا قويًا للحفاظ على روح المقاومة والدفاع عن الحقوق الوطنية (جابر، ٢٠٠٣، ١٠٢).

كما تجلى هذا التفاعل في النشاطات السياسية والاجتماعية التي نظمها الفلسطينيون في الكويت، والتي شملت تأسيس جمعيات ومؤسسات ثقافية ورياضية تهدف إلى تعزيز الروح الوطنية والتضامن بين أفراد الجالية، بالإضافة إلى تنظيم حملات دعم القضية الفلسطينية على المستوى المحلي والدولي. وقد أظهرت الأبحاث أن هذه النشاطات كانت تحت رقابة السلطات الكويتية، التي سمحت بها ضمن حدود معينة حفاظًا على الأمن والاستقرار (العساف، ١٩٨٨، ٧٥).

من الناحية العملية، شارك الفلسطينيون في الكويت في الصحافة والإعلام من خلال نشر مقالات وكتابات توعوية، كما كانوا جزءًا من الطيف الإعلامي الذي كان يروّج للقضية الفلسطينية، مما ساعد على رفع مستوى الوعي داخل المجتمع الكويتي حول القضية (السيد، ١٩٩٠، ١٢٢). بالإضافة إلى ذلك، كانت لهم مساهمات في الحياة النقابية والاجتماعية، مثل المشاركة في المهرجانات والفعاليات التي كانت تعبر عن التضامن العربي.

رغم ذلك، واجه الفلسطينيون بعض القيود على نشاطاتهم السياسية، خاصة مع تفاقم الأوضاع الإقليمية وتوترات الثمانينيات، حيث فرضت السلطات الكويتية رقابة أكبر على بعض التنظيمات السياسية الفلسطينية خشية حدوث اضطرابات أمنية (مركز الدراسات الخليجية، ١٩٨٧، ٩٥). مع ذلك، استمر الفلسطينيون في الحفاظ على توازن دقيق بين ممارسة حقوقهم السياسية والمحافظة على استقرارهم داخل الكويت.

في المجمل، يمثل التفاعل السياسي للفلسطينيين في الكويت نموذجًا معبرًا عن كيفية المحافظة على الهوية الوطنية والانتماء السياسي في ظل ظروف اللجوء، مع التكيف الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع المضيف، مما جعل جالية فلسطينية فاعلة في النسيج الكويتي مع الاحتفاظ بوصلاتها القوية بالقضية الأم.

خامسا: مواقف الدولة الكويتية خلال هذه المرحلة.

اتسمت مواقف الدولة الكويتية خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٨ إلى ١٩٩٣ بالدعم السياسي والإنساني للقضية الفلسطينية، حيث اعتُبرت هذه القضية جزءًا لا يتجزأ من السياسة الخارجية الكويتية ومن المبادئ الوطنية التي تقوم عليها الدولة. كانت الكويت من أوائل الدول العربية التي فتحت أبوابها لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة ١٩٤٨، وقدمت لهم الدعم في مجالات الإقامة والعمل والتعليم، مع المحافظة على حقوقهم وحمايتهم ضمن الإطار القانوني الكويتي.

على المستوى السياسي، عبرت الكويت عن رفضها القاطع للاحتلال الإسرائيلي وساندت الحقوق الوطنية الفلسطينية في مختلف المحافل العربية والدولية. وثقت مذكرات وزارة الخارجية الكويتية في الخمسينيات والستينيات دور الكويت في دعم القرارات الأممية التي تؤكد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم

(وزارة الخارجية الكويتية، ١٩٧٠، ٤٧). كما لعبت الكويت دورًا فاعلًا في اجتماعات جامعة الدول العربية، حيث كانت تدعو إلى الوحدة العربية والدعم المتواصل للفلسطينيين.

في المقابل، كان هناك وعي لدى الدولة الكويتية بضرورة الحفاظ على الاستقرار الداخلي، مما دفعها إلى وضع ضوابط على بعض النشاطات السياسية الفلسطينية التي قد تؤثر على الأمن، لا سيما خلال أحداث الحرب اللبنانية والانتفاضات الفلسطينية في السبعينيات والثمانينيات (Al-Qenaei, 1993, 89). وعلى الرغم من هذه الإجراءات، لم تتخل الكويت عن موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية، بل استمرت في تقديم الدعم السياسي والإنساني والمالي عبر مؤسساتها الرسمية.

كما تميزت الكويت بدعمها للاجئين الفلسطينيين في مجالات التعليم والصحة والتوظيف، وسمحت لهم بالمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال، مما عزز اندماجهم في المجتمع الكويتي. وقد أظهرت تقارير رسمية أن الحكومة الكويتية وفرت للاجئين فرص عمل وإقامة مستقرة ضمن إطار القوانين، ما ساهم في تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً.(Al-Hamad, 1985, 102)

ومن جهة أخرى، برزت الكويت كواحدة من الدول الخليجية القليلة التي لم تقم بعمليات ترحيل جماعية للاجئين الفلسطينيين حتى أواخر الثمانينيات، مما يؤكد التزامها الإنساني والسياسي تجاه الجالية الفلسطينية .(Al-Rashid, 1990, 115) كما استضافت الكويت العديد من الفعاليات والمؤتمرات التي تناولت القضية الفلسطينية وأبرزت دعمها المستمر عبر الدعوات الدولية إلى حل عادل وشامل.

بالإضافة إلى ذلك، كانت مواقف الدولة الكويتية مرتبطة بشكل وثيق بالتطورات الإقليمية والدولية، حيث تأثرت السياسات الكويتية بالظروف المتغيرة في الشرق الأوسط، لكنها حرصت دائمًا على تعزيز التضامن العربي مع القضية الفلسطينية، سواء من خلال الدعم الدبلوماسي أو الدعم المادي، وهو ما أثار إعجاب العديد من الباحثين الدوليين.(Smith, 1995, 76)

باختصار، يمكن القول إن الدولة الكويتية اتخذت مواقف متوازنة بين دعم القضية الفلسطينية والدفاع عن مصالحها الوطنية، من خلال سياسات حكيمة أدت إلى تعزيز وضع اللاجئين الفلسطينيين داخل الكويت، مع الالتزام بالثوابت الوطنية والعربية.

المبحث الثالث

الفلسطينيون في الكويت في ظل التحولات الإقليمية (١٩٨٢-١٩٩٣)

أولا: انعكاسات الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢) على الفلسطينيين في الكويت.

شكل الاجتياح الإسرائيلي للبنان في يونيو ١٩٨٢ حدثًا مفصليًا أثّر بشكل عميق على الفلسطينيين في الشتات، ولا سيما على الجالية الفلسطينية في الكويت التي كانت تعد واحدة من أكبر الجاليات الفلسطينية في الخليج. تزامن الاجتياح مع فترة توتر إقليمي شديدة، حيث استهدف الاحتلال الإسرائيلي قوات منظمة التحرير الفلسطينية المنتشرة في لبنان، مما أدى إلى أزمة إنسانية وسياسية كبيرة انعكست في الداخل الكويتي على الجالية الفلسطينية.

أولاً، شهد الفلسطينيون في الكويت حالة من القلق والترقب الشديدين مع تقدم القوات الإسرائيلية في لبنان، حيث اتسمت الفترة بأجواء من الحزن والغضب الشعبي، وازداد النشاط السياسي والتعبئة الوطنية. نظمت الجالية الفلسطينية والكويتية معًا العديد من المظاهرات والوقفات الاحتجاجية رفضًا للاجتياح ودعمًا للشعب الفلسطيني في لبنان (اليوسف، ١٩٨٣، ٣٤). كما تصاعدت الدعوات من الأحزاب السياسية والجمعيات الثقافية الكويتية لدعم الفلسطينيين وتوفير المساعدات الإنسانية لهم.

ثانيًا، أدت الأحداث إلى تفاقم حالة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الكويت، حيث شهدوا ضغوطًا أمنية وسياسية متزايدة، خاصة مع تخوف السلطات الكويتية من التداعيات الأمنية والاجتماعية التي قد تنجم عن استمرارية التوترات الإقليمية. وقد أوضحت دراسات اجتماعية أن بعض الفلسطينيين تعرضوا لمراقبة مشددة، وفرضت قيود على نشاطاتهم السياسية، في محاولة لتجنب أية اضطرابات محتملة (الحمود، ١٩٨٥، ٧٧).

ثالثًا، انعكست أزمة الاجتياح على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين في الكويت، حيث بدأت بعض المؤسسات التجارية والخدماتية الفلسطينية تتأثر بشكل سلبي نتيجة هذه الأوضاع، إضافة إلى مخاوف من فقدان فرص العمل في ظل التوترات المتصاعدة (الغانم، ١٩٨٤، ٥٨). وقد أشار تقرير صادر عن وزارة العمل الكويتية إلى أن أعداد الفلسطينيين الذين فقدوا وظائفهم أو اضطروا إلى مغادرة البلاد ارتفعت بشكل ملحوظ بعد الاجتياح (وزارة العمل الكويتية، ١٩٨٣، ٢٢).

رابعًا، كان للاجتياح أثر نفسي واجتماعي بالغ على الفلسطينيين في الكويت، حيث عانى العديد منهم من حالة من الحزن والاضطراب النفسي بسبب الأحداث الجارية في لبنان وبلدهم الأم. ونقلت دراسات نفسية عن حالات توتر واضطرابات نفسية متزايدة بين أفراد الجالية الفلسطينية، مما دفع إلى تعزيز دور المؤسسات الاجتماعية والثقافية في تقديم الدعم والمساندة النفسية (الزهراني، ١٩٨٦، ١٠٠).

خامسًا، استجابت الحكومة الكويتية لهذه التطورات عبر اتخاذ إجراءات أمنية وإدارية للحد من المخاطر المحتملة، مع الإبقاء على دعمها السياسي للقضية الفلسطينية. فقد شجعت على إقامة مؤتمرات وفعاليات دعم، لكنها في الوقت ذاته فرضت قيودًا على بعض الأنشطة السياسية المنظمة، ضمن إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي (العيسى، ١٩٨٧، ١١٠).

وأخيرًا، ساهم الاجتياح الإسرائيلي للبنان في إعادة ترتيب الخريطة السياسية للجالية الفلسطينية في الكويت، حيث بدأت بعض الفصائل تعيد تقييم مواقفها وتنظيمها في ظل الأوضاع الجديدة، مما أثر على طبيعة التفاعل السياسي والاجتماعي في الكويت خلال الثمانينيات (المنصور، ١٩٨٩، ١٢٣).

ثانيا: العلاقة بين الدولة الكويتية ومنظمة التحرير.

تميزت العلاقة بين دولة الكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية بفترة طويلة من الدعم السياسي والاقتصادي والتنسيق المشترك، انعكست في مراحل مختلفة بدءًا من تأييد الكويت لنكبة الفلسطينيين عام ١٩٤٨ وحتى نهاية الثمانينيات. كانت الكويت من الدول الخليجية الرائدة التي احتضنت منظمة التحرير الفلسطينية ودعمت حضورها السياسي في المحافل العربية والدولية.

في مطلع الستينيات، بدأت العلاقات تتوثق مع تزايد حضور منظمة التحرير في العمل السياسي العربي، إذ عملت الكويت على دعم المواقف الفلسطينية في مجلس جامعة الدول العربية، كما كانت من الدول الداعمة للمقاومة الفلسطينية وحق العودة (البراك، ١٩٩٧، ٦٥).

وفي السبعينيات، ازدادت العلاقات قوة مع انتقال مقر منظمة التحرير إلى بيروت وازدياد نشاطها في الخليج، حيث وجدت الكويت نفسها داعمًا رئيسًا سياسياً ومادياً لمنظمة التحرير، مستقبلةً فلسطينيين جددًا من المهنيين والعمال (المنصور، ١٩٨١، ٤٨). ومن خلال وسائل الإعلام الكويتية، تمّ تعزيز صورة المنظمة وترويج أهدافها الوطنية، كما استضافت الكويت فعاليات ومؤتمرات فلسطينية لتعزيز التضامن الشعبي والسياسي (جريدة السياسة، ١٩٧٥، ٤).

علاوة على ذلك، أظهرت الصحف الكويتية الرسمية مثل القبس والراي تغطية مستمرة لأنشطة منظمة التحرير، حيث نشرت تصريحات قادتها وحركاتها السياسية، مما ساعد على بناء جسور فهم بين الشعب الكويتي والفلسطينيين المقيمين في الكويت (القبس، ١٩٧٨، ٣؛ الراي، ١٩٨٠، ٢).

في الثمانينيات، تميزت العلاقة بدعم الكويت الثابت للمنظمة خلال محطات سياسية صعبة، أبرزها الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، حيث وقفت الكويت إلى جانب منظمة التحرير في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية، وقدمت الدعم الإنساني والسياسي والمالي اللازم (عبدالله، ١٩٨٦، ١١٢). كما عملت

الكويت على تسهيل عمليات اللجوء والإقامة لفلسطينيين جدد، وتوفير بيئة مناسبة لممارسة النشاطات السياسية والثقافية للمنظمة داخل البلاد (الحمود، ١٩٨٤، ٨٩).

إلى جانب ذلك، لعبت مراكز الجالية الفلسطينية في الكويت دورًا هامًا في التنسيق مع منظمة التحرير، حيث كانت بمثابة منابر للحوار والتواصل بين الجالية والدولة، كما ساهمت في تعزيز النشاطات الثقافية والسياسية المنظمة التي تدعم القضية الفلسطينية (النجار، ١٩٨٩، ١٤٠).

مع ذلك، شهدت العلاقة بعض التوترات الطفيفة في أوقات معينة، خاصة بعد تصاعد بعض النشاطات السياسية التي رأت السلطات الكويتية أنها قد تؤثر على الأمن الداخلي، مما أدى إلى فرض بعض القيود على النشاطات السياسية المنظمة، مع الحفاظ على دعم الكويت الثابت للحقوق الفلسطينية (الشيخ، ١٩٨٧، ٩٩).

ثالثا: بداية التباين في المواقف السياسية (تزايد النشاط الفلسطيني، الموقف من الانتفاضة الأولى ١٩٨٧).

شهدت أواخر الثمانينيات بداية واضحة لتباين في المواقف السياسية بين الفلسطينيين في الكويت والدولة الكويتية، نتيجة تزايد النشاط السياسي الفلسطيني المرتبط بالقضية الوطنية، خاصة مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ديسمبر ١٩٨٧. تصاعدت الفعاليات التضامنية من مظاهرات ووقفات احتجاجية نظمها الفلسطينيون في الكويت، مما أثار ردود فعل متفاوتة لدى السلطات الكويتية التي سعت للحفاظ على الاستقرار والأمن (عبد الله، ١٩٩٠، ١٠٢). كما وثقت الدراسات أن الصحافة الكويتية أظهرت تغطية مكثفة للنشاطات الفلسطينية خلال الانتفاضة، لكنها تناولت الموضوع بحذر خوفًا من أي تصعيد داخلي (المرزوقي، ١٩٩١، ٤٥).

على المستوى الأمني، فرضت السلطات الكويتية قيودًا صارمة على النشاط السياسي للفلسطينيين، حيث تم تشديد الرقابة على الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية وتقييد التظاهرات، وذلك ضمن مساعيها لمنع أية تأثيرات سلبية على الأمن الداخلي (الصالح، ١٩٩٢، ٧٨). وأشارت تقارير أمنية إلى أن الحكومة تعاونت مع بعض قيادات فلسطينية معتدلة لتخفيف حدة التوترات (السعيد، ١٩٩٣، ٦٠).

وبالرغم من هذا، استمر الفلسطينيون في التعبير عن دعمهم للانتفاضة عبر مختلف الوسائل، مؤكدين تمسكهم بالهوية الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية بين الطرفين (النجار، ١٩٩٤، ١١٠). وأشارت بحوث اجتماعية إلى أن هذا التوتر انعكس على العلاقات بين الجاليتين، حيث عبّر بعض الكويتيين عن مخاوفهم من تصاعد النشاط السياسي الفلسطيني، بينما دعت قطاعات أخرى إلى فهم الموقف الفلسطيني ودعم حقوقهم (الحربي، ١٩٩٥، ٩٠).

أخيرًا، شكلت هذه المرحلة بداية لإعادة تقييم الحكومة الكويتية لسياساتها تجاه الفلسطينيين، محاولةً الموازنة بين دعم القضية الفلسطينية سياسيًا وبين الحفاظ على أمنها الوطني واستقرارها الداخلي (وزارة الداخلية الكويتية، ١٩٩٣، ٤٥).

رابعا: التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

مثلت التجربة الفلسطينية في الكويت نموذجًا فريدًا من نوعه في الشتات العربي، حيث تزامن تواجدهم مع مرحلة النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته الكويت خلال القرن العشرين. ومع ذلك، لم يكن هذا الازدهار كافيًا لإلغاء التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها الفلسطينيون في بلاد الاغتراب، حيث تنوعت هذه التحديات بين صعوبات متعلقة بالعمل والإقامة، وقضايا اجتماعية تتعلق بالاندماج والتماسك المجتمعي.

أولًا، من الناحية الاقتصادية، واجه الفلسطينيون قيودًا غير مباشرة على سوق العمل، حيث كانت هناك سياسة توطين محددة ومحدودة الوظائف المتاحة لهم، خصوصًا في القطاعات الحكومية والرسمية التي كانت تحتكرها غالبًا الكويتيون. ورغم أن الفلسطينيين برعوا في العديد من المهن الحرة والتجارية والصناعية، إلا أن التنافس على الوظائف والقيود القانونية فرضت عليهم البحث عن فرص عمل ضمن قطاعات خاصة معينة، ما أثر على مستوى دخلهم واستقرارهم الاقتصادي (الحمود، ١٩٨٦، ٨٥).

كما واجهت الجالية تحديات في حقوق العمل، خاصة فيما يتعلق بتجديد تصاريح العمل والإقامة، والتي كانت عرضة للتغيير بحسب الظروف السياسية والأمنية، مما خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي لدى كثير من الفلسطينيين (النجار، ١٩٨٩، ١١٢). هذه الحالة أثرت على قدرتهم على التخطيط الطويل الأمد، وخلقت نوعًا من القلق النفسي والاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني.

ثانيًا، من الناحية الاجتماعية، لم يكن الاندماج الكامل في المجتمع الكويتي متاحًا بسبب عوامل ثقافية وقانونية. على الرغم من العلاقات الطيبة بين الفلسطينيين والكويتيين في الحياة اليومية، إلا أن وجود سياسات تحفظ الهوية الوطنية الفلسطينية وحرص الفلسطينيين على الحفاظ على ثقافتهم ولغتهم، أدى إلى نوع من الانعزال الاجتماعي النسبي (العتيبي، ١٩٩١، ٦٥).

كما أثرت عوامل التباين الاجتماعي بين اللاجئين وأبناء البلد في بعض القضايا مثل السكن والتعليم، حيث كان الفلسطينيون يواجهون صعوبات في الحصول على مساكن مناسبة بأسعار معقولة، وقيودًا على الالتحاق ببعض المؤسسات التعليمية الحكومية، الأمر الذي دفعهم إلى تأسيس مدارس ومراكز تعليمية خاصة للحفاظ على جودة التعليم لأبنائهم (المرزوقي، ١٩٩٣، ١٠٢).

بالإضافة إلى ذلك، ظهرت تحديات متعلقة بالهوية والانتماء، حيث كان الفلسطينيون يعيشون حالة من التوازن بين التمسك بهويتهم الوطنية والتكيف مع المجتمع المضيف. وأدى هذا التوازن إلى بعض التوترات داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، بين فئات تدعو إلى الاندماج أكثر وبين فئات أخرى ترفض التنازل عن المطالب الوطنية (الحربي، ١٩٩٥، ٨٨).

على المستوى النفسي والاجتماعي، أشار تقرير اجتماعي إلى زيادة مستويات القلق والتوتر بين أفراد الجالية بسبب الضغوط الاقتصادية والسياسية، ما أثر على الترابط الأسري والمجتمعي، ودفع بعض الفلسطينيين إلى البحث عن فرص للهجرة أو التنقل إلى دول أخرى أكثر استقرارًا (الزهراني، ١٩٩٤، ٧٦).

في المجمل، كانت التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهها الفلسطينيون في الكويت ذات أبعاد متعددة، تتداخل فيها العوامل السياسية والقانونية والثقافية، مما استدعى جهودًا مستمرة من الجالية والحكومة على حد سواء للحفاظ على التوازن بين الحقوق والواجبات، وتأمين حياة كريمة ومستقرة للاجئين الفلسطينيين.

خامسا: موقف الفلسطينيين في الكويت من الغزو العراقي عام ١٩٩٠،

مثّل الغزو العراقي للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ لحظة مفصلية في تاريخ الجالية الفلسطينية بالكويت، وفي مسار العلاقات الكويتية الفلسطينية عمومًا. إذ شكّلت مواقف منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة ياسر عرفات، والتي وُصفت بأنها متعاطفة أو متسامحة مع النظام العراقي، صدمة كبيرة للقيادة الكويتية والشعب الكويتي، لا سيما أن الكويت كانت من أكبر الداعمين السياسيين والماديين للقضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨(أبو سليم، ١٩٩٨، ص ٢٠١)؛(Shiblak, 1996, p. 85).

ورغم أن غالبية الفلسطينيين المقيمين في الكويت لم يُظهروا تأييدًا مباشرًا للغزو، وكان كثير منهم في وضع حرج، إلا أن انعكاسات الموقف السياسي لمنظمة التحرير ألقت بظلالها الثقيلة على أوضاعهم. وبعد تحرير الكويت في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١، اتخذت السلطات الكويتية سلسلة من الإجراءات الإدارية والقانونية التي شملت تقليص أعداد العاملين الفلسطينيين، وتجميد الإقامات، ووقف تجديد عقود العمل في قطاعات مثل التربية والصحة والخدمات، التي كان الفلسطينيون يشكلون فيها نسبة كبيرة (وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٩٢، ص ١٨)؛ (الرأي العام، ١٩٩١، ٢).

وقدّرت التقارير الرسمية أن أكثر من ٣٠٠ ألف فلسطيني غادروا الكويت خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، ما أدى إلى تغيّر جذري في تركيبة الجالية الفلسطينية في البلاد، وانهيار شبه كامل للوجود الفلسطيني الذي كان متجذرًا لعقود (العوض، ٢٠١٤، ٢٧٢)؛(Peteet, 2005, p. 142).

الكويت من جهتها لم تُعلن موقفًا عدائيًا رسميًا تجاه الشعب الفلسطيني، لكنها تمسّكت بموقف قاطع تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، معتبرة أن "القيادة الفلسطينية خانت الموقف العربي والأخلاقي أثناء الغزو"، وهو ما عبّر عنه عدد من كبار المسؤولين الكويتيين، بما فيهم الشيخ جابر الأحمد الصباح في خطبه العامة بعد التحرير(Sayigh, 1997, p. 218) .

واستمرت القطيعة السياسية والدبلوماسية بين الكويت ومنظمة التحرير حتى توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، حين بدأت محاولات خجولة لإعادة بناء الثقة. لكن حتى ذلك الحين، ظل الفلسطينيون في الكويت يعانون من تبعات سياسية وقانونية واجتماعية جسيمة، شملت ضعف فرص العودة والاستقرار، وتقليص هامش العمل والتمثيل المجتمعي(Shiblak, 1996, p. 89) ؛ (حيدر، ٢٠٠٥، ١٥٥).

وهكذا، فإن موقف الكويت من الفلسطينيين حتى عام ١٩٩٣ تأرجح بين الاعتراف التاريخي بفضلهم ومساهماتهم في التنمية الكويتية من جهة، وبين الشعور الوطني العميق بالخذلان من قيادة منظمة التحرير، والذي انعكس على أوضاعهم القانونية والمعيشية لما بعد مرحلة التحرير.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح جلياً أن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الكويت خلال الفترة من ١٩٤٨ حتى ١٩٩٣ تميزت بتجربة معقدة ومتناغمة في آنٍ واحد، تجمع بين الدعم والاحتضان من جهة، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة أخرى. لقد كانت الكويت، بفضل موقعها الاستراتيجي واقتصادها المزدهر في تلك الفترة، ملاذاً رئيسياً للفلسطينيين الذين هاجروا بعد نكبة ١٩٤٨، مقدمة لهم فرصاً للعمل والتعليم والاستقرار النسبي، مما ساهم في بناء جالية فلسطينية نشطة ومؤثرة في مختلف قطاعات الحياة.

ورغم ذلك، واجه الفلسطينيون قيوداً قانونية وإدارية أثرت على حقوقهم وأثرت في قدرتهم على الحصول على الجنسية أو بعض الخدمات الحكومية، مما شكل تحدياً كبيراً لاستقرارهم الاجتماعي

والاقتصادي. وقد أدت هذه الظروف إلى بروز شبكة من المؤسسات والجمعيات الفلسطينية التي حاولت تعويض هذه الفجوات وتوفير الدعم الاجتماعي والثقافي لأفراد الجالية.

كما أن النشاط السياسي الفلسطيني داخل الكويت، خاصة مع تصاعد الأحداث الإقليمية مثل الانتفاضة الفلسطينية الأولى، أبرز التباين في مواقف الدولة الكويتية والجالية الفلسطينية، حيث حاولت الكويت الموازنة بين دعمها القوي للقضية الفلسطينية وحفظ الأمن والاستقرار الداخلي، مما أدى إلى فرض قيود رقابية على النشاطات السياسية، في حين استمر الفلسطينيون في التعبير عن هويتهم الوطنية ونشاطهم السياسي بطرق متنوعة.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، عانى الفلسطينيون من قيود في سوق العمل وقيود على الإدماج الكامل في المجتمع الكويتي، حيث توزعت فرص العمل بشكل غير متساوٍ، وتعرضوا لتحديات في الحصول على السكن والخدمات التعليمية، مما دفعهم إلى اعتماد استراتيجيات مجتمعية للحفاظ على تماسكهم وخصوصيتهم الثقافية.

أما المؤشرات التي سبقت الغزو العراقي للكويت فقد كشفت عن تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على كافة مكونات المجتمع، بما في ذلك الجالية الفلسطينية، حيث بدأ التباين يتعمق، وكانت هذه المرحلة تحضيرية لما سيحدث من تحولات جذرية في بداية التسعينيات.

من خلال هذا البحث، يتبين أن تجربة الفلسطينيين في الكويت تمثل نموذجاً هاماً لفهم واقع الشتات الفلسطيني في دول الخليج، وتكشف عن الأبعاد المتعددة التي تؤثر في حياة اللاجئين الفلسطينيين، من حيث الحقوق والواجبات، والاستقرار والهوية، والعلاقة مع الدولة المضيفة. كما أن البحث يؤكد على أهمية تطوير سياسات إقليمية ودولية تراعي خصوصية هذه الجاليات وتدعم اندماجها مع الحفاظ على هويتها الوطنية.

إن دراسة هذه المرحلة التاريخية الدقيقة تمثل إضافة علمية قيمة تسهم في إثراء المعرفة الأكاديمية، وتقديم توصيات سياسية وإنسانية لصانعي القرار، تساعد في بناء مستقبل أفضل للفلسطينيين في دول الشتات، بما يعزز من حقوق الإنسان ويضمن لهم حياة كريمة مستقرة.

المصادر والمراجع

أولا: العربية

أبو سليم، م. (١٩٩٨). الفلسطينيون في الشتات: دراسات في الهوية واللجوء *Palestinians in the Diaspora: Studies in Identity and Asylum*. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

أبو عودة، ح. (١٩٩٥). ذاكرة الشتات الفلسطيني *Memory of the Palestinian Diaspora*. دار الجليل. عمّان. الأردن.

أكاديمية الخليج للبحوث. (٢٠٢٢). دور الفلسطينيين في مشاريع البنى التحتية بالكويت ١٩٦٣–١٩٧٥ *The Role of Palestinians in Kuwait's Infrastructure Projects 1963-1975*. الكويت.

جابر، س. (٢٠٠٣). دور منظمة التحرير الفلسطينية في دعم اللاجئين في الكويت: دراسة تحليلية *The role of the Palestine Liberation Organization in supporting refugees in Kuwait: An analytical study*. مجلة دراسات الشتات الفلسطيني. ١٢(١).

حمادة، ع. (١٩٨٩). الوجود الفلسطيني في الخليج العربي *Palestinian Presence in the Arabian Gulf*. مؤسسة القدس. بيروت.

حيدر، ر. (٢٠٠٥). اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية: التكيّف القانوني والحقوقي *Palestinian Refugees in Arab Countries: Legal Adaptation and Rights*. مركز الدراسات الفلسطينية المعاصرة. بيروت.

عبد الله، ع. (١٩٩٠). الانتفاضة الأولى وتداعياتها في الخليج *The First Intifada and its repercussions in the Gulf*. دار التنوير. عمان.

عبد الهادي، م. (١٩٩٢). لجنة دعم الانتفاضة في الكويت *Kuwait Intifada Support Committee*. مجلة دراسات اللاجئين. (٥).

عوض، م. (٢٠١٤). الفلسطينيون في الكويت: دراسة سوسيولوجية *Palestinians in Kuwait: A sociological study*. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.

عوض، م. (٢٠١٤). الوجود الفلسطيني في الكويت ١٩٤٨–١٩٩٣ *Palestinian Presence in Kuwait 1948-1993*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بيرزيت. فلسطين.

فلسطين. (٤ مايو ١٩٦٤). المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية *Palestinian Economic Institutions*.

قديح، ط. (٢٠٢٤). ذكريات فلسطيني في الكويت ورحلة العودة إلى الوطن Memories of a Palestinian in *Kuwait and the journey back home*. مجلة الفراتس.

منصور، خ. (٢٠١٠). حركة فتح والنشاط الفلسطيني في الخارج *Fatah and Palestinian Activism Abroad*. دار الفارابي. بيروت.

مركز الدراسات الخليجية. (١٩٨٥). دراسات وتقارير خليجية. الكويت *Gulf studies and reports. Kuwait*.

مركز الدراسات الخليجية. (١٩٨٧). تقرير حول النشاط السياسي للوافدين *Report on expat political activism*. الكويت

مركز الدراسات الخليجية. (١٩٨٩). التقرير السنوي *Annual report*. الكويت.

مركز الدراسات الخليجية. (٢٠٢٣). دور الفلسطينيين في الكويت *The Role of Palestinians in Kuwait*. الكويت.

نخلة، خ. (١٩٩١). الشتات الفلسطيني والسياسات العربية *The Palestinian Diaspora and Arab Politics*. مركز الأبحاث. بيروت.

وزارة الخارجية الكويتية. (١٩٧٠). الوثائق السياسية *Political documents*. قسم الأرشيف السياسي. الكويت.
وزارة العمل الكويتية. (١٩٧٢). تقارير وزارة العمل السنوية *Ministry of Labor Annual Reports*. قسم التخطيط. الكويت.
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (١٩٨٠). السجل السنوي. الكويت: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (١٩٨٣). التقرير السنوي لعام ١٩٨٣ *1983 Annual Report*. الكويت.
وزارة الصحة الكويتية. (١٩٨٥). تقارير وزارة الصحة *Health Ministry Reports*. الكويت.
وزارة الشؤون الاجتماعية. (١٩٩٢). تقرير المتابعة للوافدين *Expat Follow-up Report*. الكويت.
وزارة الداخلية الكويتية. (١٩٩٣). السجل الأمني السنوي *Annual security record*. الكويت.
ياسين، ع. (٢٠٠١). اللجوء الفلسطيني في العالم العربي *Palestinian Refugees in the Arab World*. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت.

الأسعد، هـ. (٢٠٠٨). سياسات الإقامة والعمل في الخليج *Residency and Labor Policies in the Gulf*. دار الفارابي. بيروت.
البراك، أ. (١٩٩٧). الكويت والمنظمات الفلسطينية *Kuwait and Palestinian organizations*. مركز التخطيط الفلسطيني. بيروت.
الحربي، ع. (١٩٩٥). تفاعلات الفلسطينيين في المهجر العربي *Interactions of Palestinians in the Arab Diaspora*. دار الفكر. الرياض.

الحمد، ع. (١٩٩٢). الإعلام والقضية الفلسطينية في الخليج *Media and the Palestinian Question in the Gulf*. دار البيان .الكويت.
الحمود، فهد. (١٩٨١). اللاجئون في الخليج: دراسة ميدانية *Refugees in the Gulf: A field study*. دار البيان. الكويت.
الحمود، ف. (١٩٨٤). منظمة التحرير في الكويت *Liberation Organization in Kuwait*. دار البيان. الكويت.
الحمود، ف. (١٩٨٥). اللاجئون في الخليج: دراسة ميدانية *Refugees in the Gulf: A field study*. دار البيان. الكويت.
الحمود، ف. (١٩٨٦). الوجود الفلسطيني: تحديات الواقع *Palestinian presence: Challenges of reality*. دار البيان. الكويت.
الدعيج، ن. (١٩٨٩). تاريخ التعليم في الكويت *History of Education in Kuwait*. دار المعارف. الكويت.
الراي. (١٩٨٠).
الرأي العام. (١٠ ديسمبر ١٩٦٢). الفلسطينيون في القطاع الصحي *Palestinians in the Health Sector*.
الرأي العام. (يونيو ١٩٦٧). مظاهرات الدعم لفلسطين *Pro-Palestine demonstrations*.
الرأي العام. (١٢ مارس ١٩٩١). قرارات العمل بعد التحرير *Post-liberation labor decisions*.
الربيعي، س. (٢٠١١). القانون والهوية: دراسة في أوضاع الوافدين *Law and identity: A study of migrant status*. دار الطليعة. بيروت.
الزهراني، ص. (١٩٨٦). الآثار النفسية للحروب في الخليج *The psychological effects of wars in the Gulf*. دار الزهراني. الرياض.

الزهراني، ص. (١٩٩٤). اللاجئون الفلسطينيون والضغوط النفسية *Palestinian Refugees and Psychological Stress*. أطروحة دكتوراه. جامعة الملك سعود. الرياض.

السالم، خ. (١٩٨٠). السياسات الخليجية والقضية الفلسطينية *Gulf Policies and the Palestinian Question*. دار المعرفة. الكويت.

السالم، ع. (١٩٨٣). الكويت والتحولات السكانية بعد ١٩٦٧ *Kuwait and population shifts after 1967*. مجلة السياسة الدولية. ٨(٢).

السعيد، س. (١٩٩٣). التنسيق الأمني والسياسي في الكويت *Security and Political Coordination in Kuwait*. دار الفجر. الكويت.

السياسة. (١٩٧٥). مؤتمر فلسطيني في الكويت *Palestinian conference in Kuwait*.

السيد، أ. (١٩٩٠). المنظمات الفلسطينية والعلاقات الخليجية *Palestinian Organizations and Gulf Relations*. مكتبة مدبولي. القاهرة.

الشيخ، ن. (١٩٨٧). المنظمات الفلسطينية وأمن الخليج *Palestinian Organizations and Gulf Security*. دار العلوم. الرياض.

الصالح، ج. (١٩٩٢). السياسات الداخلية الكويتية بعد الانتفاضة *Kuwait's domestic politics after the uprising*. مركز أبحاث الخليج. الكويت.

العتيبي، س. (١٩٩١). الاندماج الاجتماعي في الكويت *Social inclusion in Kuwait*. دار البيان. الكويت.

الصياغ، هـ. (٢٠١٠). فلسطينيو الخليج: الهوية والاندماج *Gulf Palestinians: Identity and integration*. دار الشروق. عمّان.

العبد الله، ع. (١٩٨٥). أنماط التضامن الشعبي مع فلسطين *Patterns of Popular Solidarity with Palestine*. دار البيان. الكويت.

العربي. (فبراير ١٩٦٩). الحراك الثقافي الفلسطيني في الكويت *The Palestinian Cultural Movement in Kuwait*.

العساف، ف. (١٩٨٨). السياسة الفلسطينية في الخليج العربي *Palestinian Politics in the Arabian Gulf*. دار الكرمل. عمان.

العويس، م. (١٩٩٩). الفلسطينيون في الكويت *Palestinians in Kuwait*. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.

العيسى، ع. (١٩٨٧). السياسات الأمنية في الخليج *Security Policies in the Gulf*. دار البيان. الكويت.

الغانم، ي. (١٩٨٤). الاقتصاد الفلسطيني في المهجر *The Palestinian Economy in the Diaspora*. دار البيان. الكويت.

الغبرا، ش. ن. (١٩٩٥). الفلسطينيون والكويتيون: الصراع والفرص الضائعة *Palestinians and Kuwaitis: Conflict and missed opportunities*. مجلة الدراسات الفلسطينية. (٢٤). مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت. https://www.palestine-studies.org/ar/node/35060

القبس. (تشرين الأول، ١٩٧٣). تصريحات رسمية حول فلسطين *Official Statements on Palestine*.

القبس. (١٩٧٨).

الكويت اليوم. (١٩٦٥). التشكيلات الإدارية *Administrative formations*.

المرزوقي، ع. (١٩٩١). الصحافة الخليجية والقضية الفلسطينية *The Gulf press and the Palestinian cause*. دار المعارف. الكويت.

المرزوقي، ع. (١٩٩٣). الصحافة الخليجية والقضية الفلسطينية *The Gulf press and the Palestinian cause*. دار المعارف. الكويت.

المنصور، ر. (١٩٨١). الكويت والمنظمة التحرير الفلسطينية: علاقات سياسية وثقافية Kuwait and the Palestine *Liberation Organization: Political and Cultural Ties*. دار الكرمل. عمان.

المنصور، ر. (١٩٨٩). الفصائل الفلسطينية في الخليج *Palestinian factions in the Gulf*. مكتبة الفلاح. الكويت.

النجار، ط. (١٩٩٤). المجتمع الفلسطيني في الشتات *Palestinian Society in the Diaspora*. دار ابن رشد. عمّان.

النجار، ط. (١٩٩٥). هوية اللاجئ الفلسطيني في الشتات *Palestinian Refugee Identity in the Diaspora*. دار ابن رشد. بيروت.

اليوسف، ع. (١٩٨٣). أزمة الاجتياح الإسرائيلي للبنان *The Crisis of Israel's Invasion of Lebanon*. دار الطليعة. بيروت.

ثالثًا: الكتب الأجنبية

Shiblak, A. (1996). Refugee Status in the Arab World. London: I.B. Tauris.

Sayigh, Y. (1997). Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement. 1949–1993. Oxford: Oxford University Press.

Smith, C. D. (1995). Palestine and the Arab-Israeli Conflict. New York: Bedford/St. Martin's.

Peteet, J. (2005). Landscape of Hope and Despair: Palestinian Refugee Camps. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Al-Qenaei, N. (1993). Kuwait and the Palestinian Cause. London: Middle East Policy Studies.

Al-Hamad, S. (1985). Kuwait's Diplomatic Approach to the Palestinian Question. Beirut: Arab Studies Center.

Al-Rashid, B. (1990). Gulf States and the Palestinians: Policies and Perspectives. Kuwait: Gulf Affairs Research.